محليات

في القضاء (٢)

بقلم: نبيل الملاح

بعد أن اطلعت على خبر اجتماع السيد وزير العدل القاضي هشام الشعار مع معاونيه وأعضاء مجلس القضاء الأعلى والمديرين في الإدارة المركزية للوزارة، وأهم نتائج هذا الاجتماع.
وفي ضوء ما خلصت إليه في المقال السابق المنشور بعنوان «في القضاء» وجدت من المفيد استكمال ما كتبته عن القضاء وربطه بالقرارات المتخذة في الاجتماع المشار إليه.
بداية أرى في الاجتماع الذي دعا إليه وزير العدل بادرة تستحق التقدير، وتدعو جميع المعنيين إلى تقديم الأفكار والرؤى للنهوض بالسلطة القضائية لتتمكن من إرساء قواعد العدل وصيانة حقوق المواطنين وتحقيق شعار «نحو قضاء عادل وسريع».
وأؤكد أن تحقيق ذلك يتطلب عملاً دؤوباً ومستمراً ومخلصاً، ويتطلب وضع رؤية شاملة لواقع مؤسسة القضاء يتم من خلالها وضع الخطط والبرامج والآليات اللازمة لمعالجة الخلل الحاصل وتطوير العمل القضائي بشقيه القانوني والبشري.
وسأتناول في هذا المقال بعض الأمور المتصلة بذلك:
١- إن قرار تشكيل لجان عمل مهمتها التقييم الإداري الدائم لكفاءة العاملين في وزارة العدل وإداراتها بدقة وموضوعية على تذليل معوقات العمل، لن يحقق الغاية المرجوة لانشغال رئيس وأعضاء هذه اللجان بأعمالهم المكلفين بها، فالمحامي العام لديه من المسؤوليات والمهام ما يغطي كامل وقته، فكيف يمكنه متابعة عمل هذه اللجنة التي تحتاج تفرغاً ولو جزئياً؟
٢- إن برامج التأهيل والتدريب تحتاج متابعة وإشرافاً من جهة مختصة، وهذا ما دعاني إلى اقتراح إحداث مديرية للمتابعة والتأهيل والتدريب تتبع مجلس القضاء الأعلى، وتتولى متابعة عمل القضاة وتأهيلهم وتدريبهم وتقييمهم، على أن تستعين بالقضاة الذين أحيلوا إلى التقاعد ويتمتعون بالعلم والخبرة والسمعة الحسنة.
٣- إن تفعيل إدارة التفتيش القضائي يتطلب تأمين الكادر اللازم لها من مفتشين قضائيين وكتاب ومتفرغين، ويمكن أيضاً في هذه المرحلة الاستعانة بالقضاة المتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العمل ضمن إطار الدراسة وإبداء الرأي، كأن يعطوا عدداً من ملفات الدعاوى لدراسة الإجراءات الجارية في الدعوى ومدى سلامتها ومطابقتها للقانون، وأؤكد ربط مكتب الشكاوى بإدارة التفتيش القضائي.
٤- لابد من تفعيل إدارة التشريع ووضع الضوابط والآليات للتفسير القضائي للنصوص القانونية وفقاً لقصد المشروع وغايته منعاً للارتجال والتسرع والوقوع في الخطأ المهني الجسيم، وحصر ذلك بمحكمة النقض وإدارة التشريع.
٥- وفي إطار تحديث القوانين والتشريعات، تأتي أهمية إعادة النظر في قانون أصول المحاكمات لإزالة الغموض والالتباس الذي يؤدي إلى فسح المجال للاجتهادات والتفسيرات التي قد تأتي خلافاً لقصد المشرع وغايته، وكذلك وضع الضوابط الصارمة لمنع استغلال الأحكام المتعلقة بدعاوى المخاصمة في تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية.
فهل يعقل أن يصدر قرار وقف تنفيذ بدعوى مخاصمة لقرار قضائي بحل وتصفية شركة اكتسب الدرجة القطعية، وباشر المصفي أعمال التصفية منذ أكثر من سنتين، وتم نشر قرار حل وتصفية الشركة في الجريدة الرسمية وفقاً لما نص عليه القانون..؟!
٦- منذ نحو عام صدر قرار عن مجلس القضاء الأعلى بتحديد مدة ثمانية أشهر لفصل الدعوى، وللأسف لم يأخذ بهذا القرار إلا عدد قليل من المحاكم، بل لوحظ أن بعض المحاكم اتخذت بعض القرارات الإعدادية التي أدت إلى إطالة أمد الدعوى من دون وجود سبب موضوعي لذلك، وهذا يتطلب إعادة النظر بالأحكام والإجراءات التي تتعلق بالشكل وتكون على حساب الموضوع والحق مع الأخذ بالحسبان وجود كم كبير من الدعاوى لدى بعض المحاكم يؤخر فصلها ضمن المدة المحددة.
٧- لا ضير في تعديل قانون السلطة القضائية، إذا لزم الأمر، في سبيل تنفيذ الأمور المذكورة.
إن ما ذكرته يأتي في سياق المساهمة في إصلاح القضاء وتطويره ليكون ملاذنا الآمن، والرافعة لجميع مؤسسات الدولة.
ولابد من الإشارة إلى مسألة «الثواب والعقاب» التي لفت نظري إليها صديق عزيز، وروى لي أن مسؤولاً في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زار منشأته لمعرفة مدى تقيده بأسس التسعير، وتجاوز بعض الشروط الشكلية عندما تأكد من صحة الأسعار.
إن المشروع الوطني للإصلاح الإداري، وكذلك إصلاح القضاء وتطويره، يتطلبان الموضوعية في المحاسبة والتقييم وتفعيل معادلة الثواب والعقاب ولكل مجتهد نصيب.

باحث ووزير سابق

أحدثنا محكمتين شرعيتين في دمشق وحماة ويراجعها عدد كبير

محامي عام الرقة لـ«الوطن»: ٨٠ بالمئة من أهلها نزحوا.. منهم ٦٠ ألفاً في دمشق

٥٧٠ سجيناً بأحكام جنائية وجنحية فارون

٣ مذكرات كف بحث نصدرها يومياً

| محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام لمحافظة الرقة خليل العيدان ومقره دمشق حالياً نزوح ٨٠ بالمئة من سكان المحافظة وخصوصاً في الوقت الراهن إلى محافظات أخرى مثل دمشق وحماة واللاذقية، كاشفا أنه تم إحداث محكمة شرعية في العاصمة وأخرى في حماة وذلك نتيجة العدد الكبير من السكان النازحين.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال العيدان: إن عدد أهالي الرقة المقيمين في دمشق تراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ ألفاً على حين في محافظة حماة بلغ عدد السكان النازحين نحو ٢٠ ألفاً وفي اللاذقية ٨ آلاف وحلب ٥ آلاف ومثلهم في طرطوس، مؤكداً أن قسماً كبيراً منهم نزح إلى مناطق الريف.
وأكد العيدان أن عدداً كبيراً من أهالي الرقة يراجعون حالياً المحكمتين الشرعيتين المحدثتين لتثبيت الزواج وللحصول على وثائق أخرى وخصوصاً أن هناك الكثير من الأهالي لم يخرجوا من المحافظة منذ سقوطها وبالتالي كانوا يعانون عدم تثبيت الوثائق الثبوتية في مؤسسات الدولة ومنها الأمور الولائية.
وكشف العيدان أنه يومياً يصدر نحو ٣ مذكرات كف بحث لأشخاص كانوا مطلوبين وتمت تسوية أوضاعهم، مشيراً إلى أن هناك معاناة فيما يتعلق بموضوع الشق الجزائي نتيجة فقدان عدد كبير من السجلات المتعلقة بهذا الموضوع.
وأضاف العيدان: إن نحو ٥٧٠ سجيناً سابقاً كانوا محكومين بأحكام جنائية وجنحية مطلوبين حالياً، كاشفاً أن قسماً قليلاً منهم راجع القضاء وتمت تسوية وضعه وهم المحكومون بأحكام جنحية بسيطة على حين يتم القبض على أي محكوم بأحكام جنائية مثل تجارة المخدرات والقتل وغيرها من الجرائم.
وأكد العيدان أن هناك معلومات عن أن قسماً من الأضابير القضائية ما زالت سليمة من دون أن يذكر أي نسبة عن ذلك، لافتا إلى أنه حينما سقطت المدينة في عام ٢٠١٣ تم نقل عدد كبير منها إلى مبنى آخر.
وأضاف العيدان: نعمل قدر الإمكان على تسيير أمور المواطنين في دمشق وغيرها وخصوصاً ممن لديه دعاوى قضائية وذلك بعد تقديم طلب نقلها من الرقة إلى المحافظة المقيم فيها، موضحاً أنه حالياً يتم الاعتماد على مسألة ترميم الدعاوى وذلك بأنه يطلب من المواطن أن يقدم ما لديه من وثائق ثم عرضها على مجلس القضاء الأعلى للموافقة عليها.
وفيما يتعلق بموضوع القضاة أكد العيدان أن ٤ من أصل نحو ٦٤ قاضياً لم يعرف مصيرهم على حين البقية التحقوا بالعدليات بالمحافظات، مشيراً إلى أن هناك ٧ قضاة في محكمة النقض بدمشق.
وأشار العيدان إلى أن العدلية تعمل فوق طاقتها لتسهيل أمور الأهالي وخصوصاً أن الكثير منهم لم يستطع الخروج إلا بعد خمس سنوات وبالتالي فهو يعاني الكثير من المشاكل المتعلق بالوثائق الثبوتية، مضيفاً: أهالي الرقة عانوا خلال السنوات الماضية ويعانون حالياً.
يشار إلى أنه تم تعيين القاضي محمد الحمود محامياً عاماً لريف دمشق وهو قاض من الرقة ما اعتبره مختصون أنها سابقة كما أنه مؤشر يدل على عدد قضاة الرقة الكبير في دمشق.

تدني بنسب تنفيذ المشاريع بالقنيطرة والمحافظ يمهل المديرين شهراً لتحسينها

| القنيطرة - الوطن

أكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن نسب تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية للأجهزة المحلية في محافظة القنيطرة دون المستوى المأمول ويمكن القول إن النسب صفر لأغلبية المديريات.
وطالب عبد القادر المديرين بإيجاد مبادرات وإجراءات وخطط بديلة لرفع نسب التنفيذ في المشاريع الاستثمارية وعدم تعليق الفشل على الظروف والأزمة، مؤكداً إدراكه الظروف الخاصة بالقنيطرة وتعرضها الدائم لهجوم العصابات الإرهابية المسلحة وداعمهم الكيان الصهيوني، إضافة إلى توزع أبناء القنيطرة على أكثر من محافظة.
و أكد عبد القادر خلال اجتماع تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية للأجهزة المحلية على أنه ليس من المهم وضع الخطط والموازنات وبقاؤها على الورق دون أن تترجم على أرض الواقع وانعكاسها إيجاباً على أبناء المحافظة والذين لا يعنيهم كثرة اجتماعاتنا ولقاءاتنا وإنما ما يقدم لهز من خدمات وتنفيذ طرق وصرف صحي وشبكات مياه، مشيراً إلى عدم قبوله بأي مبرر وأنه على المديرين تحقيق الإنتاج والعمل لأن المدير الناجح أقوى من كل الظروف والمطلوب في نهاية العام أن تكون نسب التنفيذ وصلت إلى ١٠٠ بالمئة والمبررات التي ساقها المديرون من تعثر تنفيذ بداية العام غير مقبولة.
وأكد عبد القادر محاسبة المديرين المقصرين في عملهم، معطيا شهرا واحدا لهم لتحسين نسب الإنجاز ومانحا كامل الصلاحيات والموافقة المطلقة للمديرين الراغبين بالعمل للمصلحة العامة والشعور بالمسؤولية وحب العمل لأنهما الدافع للنجاح لأن هدفنا جميعاً هو المواطن وهو البوصلة التي تحركنا ومحور اهتمامنا وعملنا، ومنوها إلى أنه ليس المهم إنفاق الاعتمادات المرصودة وإنما الحفاظ على المال العام وصرف المبلغ في مكانه الصحيح وللمصلحة العامة.
ولفت مدير زراعة القنيطرة شامان جمعة إلى أن الاعتمادات المرصودة لمشاريع استصلاح الأراضي المحجرة ٢٨ مليوناً والإنفاق لغاية الشهر الثامن سيبلغ ٥٠ بالمئة، بدوره أشار مدير التربية فوزات الصالح إلى اعتمادات تأهيل أبنية التعليم والبالغة ٥٠ مليون ليرة لتأهيل ١٣ مدرسة، مبيناً أنه تم مؤخراً فض العروض لتسع مدارس ومنح أوامر مباشرة للمتعهدين للعمل والأحد القادم فض العروض للمدارس المتبقية.
من جانبه أكد مدير الخدمات الفنية أحمد زيتون تخصيص ٢٢ مليون لأبنية التعليم وحاليا العمل متوقف لوقوع المدارس ضمن المناطق الساخنة، أما اعتمادات تأهيل أبنية التعليم الأساسي فكانت ٦٦ مليوناً ونسبة الإنفاق ٣٨ بالمئة وبعض الأعمال متوقف لوقوع المدارس خارج سيطرة الدولة، وبالنسبة لتأهيل أبنية التعليم الثانوي فالاعتمادات المرصودة لذلك ٣٨ مليوناً وتم التعاقد مع شركة الطرق والجسور لتأهيل مدرسة بمنطقة الكوم وحول تأهيل الطرق المحلية والزراعية فرصد لها ٤٠ مليوناً وتم تنفيذ ثلاثة طرق، ولإنشاء طرق جديدة تم تخصيص ٥٠ مليوناً ونسبة التنفيذ ٧ بالمئة وأخيراً لبند تجديد آليات طرقية تم اعتماد ٢٠ مليوناً ونسب الإنفاق ٤٨ بالمئة.
وأكد مدير صحة القنيطرة عوض العلي رصد ٢٠ مليوناً لتأهيل أربعة مراكز صحية وتم نقل المبلغ كاملا لتأهيل مركز حضر الصحي وتأهيل مركزين على نفقة المنظمات الدولية.
يذكر أن الاعتمادات المرصودة لمديريات البيئة والنفايات الصلبة والشؤون الاجتماعية كانت نحو ٤ ملايين ومعظمها أجور ونفقات وصيانة لبعض المواقع البسيطة والتي لا تذكر.

حديقة منزلية للحشيش المخدر في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

كشف اللواء أشرف طه قائد شرطة حماة لـ«الوطن» عن ضبط حديقة منزلية في حي الضاهرية في حماة مزروعة بالحشيش المخدر. وبين طه أن دوريات فرع مكافحة المخدرات وبعد المتابعة الحثيثة لظاهرة المخدرات وزراعتها، قامت بمداهمة أحد المنازل في حي الضاهرية وضبط حديقة منزلية مزروعة بالحشيش المخدر وإلقاء القبض على المدعو جمعة. ج تولد ٥٧ لزراعته الحشيش المخدر في منزله.
وأكد اللواء طه أنه تم ضبط ١٠١٥ غراماً من بذور القنب الهندي المخدر، إضافة إلى ٢٨٥ غراماً من زهرة القنب المطحونة والمعدة للترويج. وتتألف الحديقة من ٣٧ شجرة مخدر خضراء و٣٢ شجرة مخدر يابسة.
وبيّن طه أن فرع مكافحة المخدرات في حماة يرصد أي نشاط في مجال زراعة وترويج المخدرات ويعمل على قمعه فوراً وتقديم شبكات ترويجه وبيعه وزراعته للقضاء.

كلام رسمي جداً

تربية حماة تحدد مراكز امتحانية للدورة التكميلية

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن»
إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بعددها رقم ٢٦٨٧ تاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠١٧ تحت عنوان: «إلى طلاب حماة: إذا تجاوز العدد ٥٦٠ طالباً يتم إحداث مركز امتحاني».
نبين ما يأتي:
صدر الكتاب الوزاري رقم ٢٠٧٦ / ٦ / ٤٣(٤ / ٩) والذي يحدد مراكز امتحانات الدورة الثانية لدورة ٢٠١٧ في مراكز مدن «حماة–سلمية–محردة– مصياف– السقيلبية».
يرجى الاطلاع ونشر الرد في صحيفتكم
شاكرين تعاونكم

رئيس المكتب الصحفي

إكساء ٩٦٧ شقة بـ٤ مليارات وبرجان سكنيان في ضاحية الديماس بـ٨٠٠ مليون

بعد دمج فروع الشركة العامة للبناء مشاريع تبصر النور في السويداء

| السويداء - عبير صيموعة

رغم الصعوبات التي واجهت عملية الدمج في الشركة العامة للبناء والمتمثلة بالضغط الكبير على الكوادر العاملة بسبب النقص الكبير في جميع الفئات ضمنها وخاصة الفئة الأولى من مهندسين وفنيين إلا أن تجربة الدمج التي جاءت بناء على توجيهات مجلس الوزراء وما قامت به من توزيع مناطقي كان له الأثر الإيجابي في عمل الشركة حسب الواقع الراهن.
وبين مدير الشركة العامة للبناء فرع المنطقة الجنوبية علي الحسن أن دمج فرع ريف دمشق مع فرع السويداء وفرع درعا والقنيطرة أدى إلى تكامل العمل بين الفروع وخاصة أن مجموعة السويداء كانت تعاني نقصاً بالآليات واليد العاملة فتم تسخير عمل الآليات واستثمارها بشكل أمثل واستطاعت الآليات في ريف دمشق من تغطية الأعمال في فرع السويداء وخاصة الآليات الهندسية واليات النقل الكبيرة إضافة إلى تعويض النقص في اليد العاملة وخاصة العاملة بالأعمال الفنية الدقيقة إذ استطاعت الكوادر الخبيرة في ريف دمشق من تغطية جميع الأعمال التي يجري تنفيذها وخاصة في مشفى شهبا نظراً لخبرتها السابقة في إنهاء وتسليم مشاف مثل «مشفى قطنا ومشفى داريا سابقاً».
ولفت الحسن بأن الدمج انعكس على السيولة المالية وتوزيعها بما يخدم كل مجموعات فرع المنطقة الجنوبية كما جرى الاستفادة من المواد المخزنة والمستودعات وباتت هناك سهولة في المناورة والنقل بين المشاريع كل على حسب حاجته، موضحاً أنه على مستوى فرع المنطقة الجنوبية خلال النصف الأول من العام الحالي تم إنجاز ١٢٧ بالمئة من الخطة بقيمة ١,٦ مليار ل.س كانت حصة مجموعة السويداء منها ٤٦٠ مليون ل.س منجزة ومسددة بكشوف علماً أن هناك أعمالاً منجزة ولكنها تنتظر صدور محاضر التوازن السعري وعند صدورها تكون قيمة الإنجاز الفعلي ٦٠٠ مليون.
وأشار مدير الفرع إلى وجود مشاريع في السويداء قيد المباشرة أبرزها مشروع الوحدات السكنية المسبقة الصنع في مركز الإيواء وعدد من المدارس بعد الانتهاء من تشطيبها وتسليمها وصدور محاضر استلام بها وهناك مشاريع سيتم الانتهاء منها نهاية الشهر الحالي وهي سوق الهال وخط الصرف الصحي في بلدة سهوة بلاطة أما المرحلة الثالثة فهي المشاريع الإستراتيجية في المحافظة والتي تمت المباشرة فيها منذ أكثر من عشر سنوات وكانت متعثرة جداً أولها مشفى شهبا الذي تم الانتهاء من كل الأعمال بنسبة ١٠٠ بالمئة لكافة العقود باستثناء شبكة الغازات التي سيتم الانتهاء منها وتسليمها نهاية العام الحالي، كما تم تجربة للتجهيزات الكهربائية والميكانيكية وتسليمها بشكل أصولي للجنة المشرفة، وتم إجراء صيانة كاملة للمشفى من أعمال العزل وتنظيف الواجهات وعزلها حيث يتم وضع المشفى في الاستثمار بداية العام القادم.
وبيّن أنه جرى العمل على إنهاء كافة أعمال العقد الأساسية بمشروع قصر العدل الجديد والمتضمن عقد الهيكل والإكساء أما عقد الإكمالات والتجهيزات فقد تم حالياً توريد تجهيزات المبنى الموضوعة ضمن العقود بقيمة ٦٠٠ مليون سيتم تنفيذها هذا العام على أن يتم وضعه في الاستثمار بداية الصيف القادم ضمن البرنامج الزمني المحدد في الخطة علما أن قيمة عقود كامل التجهيزات ١,٣ مليار ل.س، مضيفاً: يبقى المشروع الثالث وهو السكن الشبابي حيث يتم العمل على إنهاء العقد الأساسي والمتضمن تنفيذ الهيكل لـ١٢ كتلة سكنية مع نهاية العام الحالي وحالياً بعد التقدم بالعمل بشكل جيد يتم الدراسة مع المؤسسة العامة للإسكان من أجل التعاقد على أعمال الإكساء.
ولفت الحسن إلى مشروع محطة معالجة الصرف الصحي في رساس وحالياً قيد إنجاز التوازن السعري كما يتم العمل على تلافي وحل المشاكل الفنية للإقلاع بالمشروع نهاية أيلول القادم.
وعن المشاريع المستقبلية لمجموعة السويداء أشار مدير فرع المنطقة الجنوبية إلى مشروع المركز التنموي في صلخد والذي تم التعاقد عليه مع وزارة التجارة الداخلية وستتم المباشرة به فور الانتهاء من المخططات بقيمة أولية للمشروع مليار ل.س، ويجري الاتفاق حالياً على إقامة وبناء إحدى الكليات في جامعة السويداء موقع عريقة كما تم التعاقد على تنفيذ مشروع أحد خطوط الصرف الصحي في سهوة بلاطة بقيمة ٤٠٠ مليون.
مشيراً إلى أن ابرز المشاريع التي يجري العمل عليها في فرع المنطقة الجنوبية «ريف دمشق –السويداء –درعا –القنيطرة» هي مشاريع السكن الشبابي وخاصة في ضاحية قدسيا وتم الانتهاء من أعمال العقود المباشر لإنهاء الهيكل وحاليا تم التعاقد على إكساء ٩٦٧ شقة بقيمة ٤ مليارات تقريبا ومن المخطط إنهاؤها مع نهاية عام ٢٠١٨ إضافة إلى المباشرة في أعمال هيكل مشروع برجين سكنيين في ضاحية الديماس بقيمة تقديرية ٨٠٠ مليون موضحاً أن أهم المشاريع التي جرى العمل عليها ضمن فرع المنطقة الجنوبية كان صيانة وإعادة تأهيل مدينة معرض دمشق الدولي بقيمة ١٣٧ مليون إذ تم الانتهاء من هذه الأعمال خلال ٣ أشهر ويتم العمل على وضع اللمسات الأخيرة للمشروع.
وأشار الحسن إلى أنه يتم العمل حالياً على إنهاء وتسليم مشروعين هما مبنى التأمينات الاجتماعية ومبنى المالية في منطقة عدرا الصناعية ليتم وضعهما في الخدمة نهاية العام الحالي وبلغت قيمة الأعمال المنجزة منذ بداية العام الحالي لكلا المشروعين بحدود ٢٠٠ مليون من قيمة الاعتماد الكامل والبالغ ٣٥٠ مليوناً، لافتاً إلى أنه من أبرز المشاريع التي تمت المباشرة بها خلال الشهر السادس من العام الحالي إكساء المجمع التعليمي في جرمانا بقيمة عقدية وصلت إلى مليارين و٣٠٠ مليون حيث جرى تنظيم العمل وتوزيعه مع وضع برنامج زمني لتسليمه ضمن المدة المحددة.

الحسن لـ«الوطن»: الدمج انعكس على السيولة المالية للشركة

مدير النقل في الحسكة ينفي حرق أضابير الآليات

| الحسكة- دحام السلطان

نفى مدير النقل في الحسكة عثمان فهد السلمان ما تداولته بعض وسائل التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، فيما يخص حرق الأضابير الخاصة بالآليات من «الميليشيات الكردية»، التي كانت قد استولت على مبنى المديرية مع بقية دوائر ومؤسسات الدولة الواقعة في الأحياء الجنوبية من مدينة الحسكة، الذي كان يحتوي في المستودع على نحو ١٢٠ إضبارة لمختلف الآليات وبكل أنواعها على مستوى المحافظة
وأوضح السلمان: أن هذا الكلام غير دقيق وهو سابق لأوانه، لأن اللجنة المشكلة بموجب أمر إداري منذ نحو ١٠ أيام من مديرية النقل، والمكلفة جلب ما تبقى من أضابير الآليات في الموقع المذكور، لم يسمح لها بالدخول إلى مستودع المديرية، من أحد عناصر الحراسة التابع للجهة التي استولت على مبنى المديرية، مبيناً أن عنصر الحراسة قد أوهم اللجنة بهذا الكلام، التي لم تدخل إلى مقر المستودع أصلاً، لتؤكد حرق الأضابير المذكورة أم لا، ومعاينة ذلك على أرض الواقع!
وأشار مدير النقل إلى أن اللجان في المديرية قامت بنقل عدد كبير من أضابير الآليات خلال الفترة الماضية وعلى دفعات، وعملية النقل هذه مستمرة وتتم بشكل دائم، وبدورنا نحن نطمئن المواطن ونقول له إنه حقوقه محفوظة لدى المديرية، ولا خوف على ملكيته لآليته حيال ذلك، وإن ضياع أو تلف أو حرق أي صحيفة لأي آلية.
مؤكداً أن البدائل فيما يخصها متوافرة وموجودة وليست هناك أي مشكلة لنا كمديرية، من خلال قاعدة البيانات المؤتمتة إلكترونية والخاصة بسجل الآليات، لدى الدائرة المعنية في المديرية في المحافظة، ولدى الجهات المعنية في المركز في العاصمة أيضاً، وهذا الكلام واضح وصريح وموضوعي وفق ما دل عليه الوضع الراهن لبعض مديريات النقل وما تحتويه من وثائق ورقية في بعض المحافظات الساخنة، التي تعرضت مقراتها للنهب والتخريب والدمار بفعل المجموعات الإرهابية.
ومع ذلك فإن إجراءات تسيير معاملات الآليات تجري بشكل مستمر وقانوني.